المعني بالبلدان الجزرية النامية في فالينا يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وتعرب عن تقديرها لحكومة مالطة لاستضافتها ذلك الاجتماع :

٤ ـ **تحيط علما** بتقرير اجتماع فالينا[٣٨] وبتقرير الأمين العام عن المشاكل المحددة لدى البلدان الجزرية النامية واحتياجاتها الخاصة[٣٩] ؛

٥ ـ **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الجزرية النامية لاعتماد سياسات تعالج ما تنفرد به من مشاكل ، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتكامل الاقليميين ، وتطلب إلى تلك البلدان أن تواصل السعي ، وفقا لأهدافها وسياساتها وأولوياتها الوطنية ، إلى اتخاذ المزيد من التدابير لجعل اقتصاداتها أقل تأثرا بالنتائج السلبية للأوضاع التي تنفرد بها ؛

٦ ـ **تناشد** المجتمع الدولي :

(أ) أن يحافظ على مستوى المساعدة التساهلية المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية ، وأن يزيده إن أمكن ؛

(ب) أن يزيد إلى أقصى حد إمكانية حصول البلدان الجزرية النامية على المساعدة التساهلية المالية والتقنية وذلك بمراعاة الاحتياجات الانمائية المحددة لتلك البلدان والمشاكل التي تواجهها ؛

(ج) أن ينظر في استعراض آليات الاجراءات القائمة المستخدمة في توفير الموارد التساهلية للبلدان الجزرية النامية ؛

(د) أن يكفل تمشي المساعدة مع الأولويات الوطنية ومع الأولويات الاقليمية ، حسب الاقتضاء ، للبلدان الجزرية النامية ؛

(هـ) أن يقدم الدعم للبلدان الجزرية النامية على مدى إطار زمني يتفق عليه الجميع ويكون ، عند الاقتضاء ، أطول أجلاً لتمكين تلك البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ؛

(و) أن ينظر في تحسين الترتيبات القائمة لعوض البلدان الجزرية النامية عن الآثار السلبية على حصائل صادراتها ، وأن ينظر في توسيع نطاق الأخذ بهذه الترتيبات ؛

(ز) أن يواصل كفالة بذل جهود متضافرة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في تحسين قدراتها الادارية ، عند طلبها لهذه المساعدة ، وفي تلبية احتياجاتها الشاملة فيما يتعلق بتنمية مواردها البشرية ؛

٧ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن ينظر ، في إطار الترتيبات التجارية القائمة ، في تحسين التدابير المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية وفقاً لظروفها الخاصة ، آخذاً في الاعتبار على وجه الخصوص الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية الصغيرة ؛

٨ ـ **تحث مرة أخرى** المؤسسات ذات العلاقة في منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ملائمة لكي تلبي بطريقة إيجابية الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ، والإبلاغ عن هذه التدابير ، حسب الاقتضاء ؛

٩ ـ **تحث** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يعزز دوره بوصفه مركز تنسيق للإجراءات المحددة المتخذة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية ، وأن يؤدي دور العامل الحفاز في هذا الصدد ، وذلك بالقيام ، بين جملة أمور ، بتنظيم وتسهيل تبادل المعلومات والخبرة فيما بين الأقاليم ، في تعاون كامل مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية ، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء ، حسب الاقتضاء ؛

١٠ ـ **تطلب** إلى الأمين العام ، آخذاً في الاعتبار الأعمال المنجزة فعلاً فيما يتعلق بهذه المسألة ، بما في ذلك الأعمال المتوخاة في الفقرة ٩ أعلاه ، أن يحدد ، داخل الإطار المشترك بين الوكالات الملائم ، مشاكل البلدان الجزرية النامية ، وخاصة مشاكل البلدان الجزرية النامية الصغيرة ، بهدف وضع تدابير محددة يستطيع المجتمع الدولي أن يتخذها لمعالجة تلك المشاكل ؛

١١ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعاً لخبراء حكوميين من البلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة لاستعراض مشاكل البلدان الجزرية النامية واقتراح إجراءات ملائمة وواقعية فيما يتعلق بتلك البلدان ؛

١٢ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٠/٤٣ ـ تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٤٠] ،

---

(٣٨) UNCTAD/GTLDC/9

(٣٩) Corr. 1, A/43/513

(٤٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، ٣٠ آب/اغسطس ـ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الأول .

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها الأخرى بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ،

وإذ تشير كذلك إلى القرار ٨٥/٩ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية الذي اعتمده مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥[٤١] ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مجلس الأغذية العالمي دعا في دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة إلى زيادة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في إنتاج الأغذية ، وبناء المؤسسات ، والتدريب والارتقاء بالقدرات الادارية وتنمية الصناعات الزراعية والتجارة[٤٢] ،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام التقدم الذي أحرزه فعلاً التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، ولاسيما في الاتفاقات التعاونية الثلاثية وغيرها من الترتيبات القائمة بين المؤسسات والمنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وإذ تسلّم بالخبرة الفنية والقدرات التكنولوجية التي تكدست لدى البلدان النامية في ميادين الأغذية والزراعة وإنتاج الأغذية ،

وإذ تؤكد من جديد أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها في مجال الأغذية والزراعة ، وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة والدعم لتلك الأنشطة ، كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ، بالاضافة إلى ذلك ، أن تؤدي دوراً بارزاً كعامل مشجع وحفاز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وفقاً لخطة عمل بوينس آيرس ،

١ ـ **تؤيد** النتائج والتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريري مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورتيه الثالثة عشرة والرابعة عشرة[٤٢] ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد ما** للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دور وأهمية في تنميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية عموما وفي تنميتها الزراعية خاصة ، وفي تعزيز اعتمادها منفردة ومجتمعة على الذات وتحسينها له في نهاية المطاف ؛

٣ ـ **ترحب** بالنقد المحرز في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وتشدد على أن هذا التعاون ينبغي أن يجري وفقا للخطط والأهداف والأولويات الانمائية الوطنية للبلدان النامية المعنية ؛

٤ ـ **تؤكد** أن الاتفاقات التعاونية الثلاثية وغيرها من الترتيبات القائمة تشكل وسيلة فعّالة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وبصفة خاصة في إنتاج الأغذية ، وترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد ؛

٥ ـ **تطلب** إلى البلدان النامية أن تولي ، في سياق مسؤوليتها الرئيسية عن تشجيع التعاون التقني فيما بينها ، مزيداً من الاهتمام لتعاونها التقني في مجال الأغذية والزراعة وأن تعزز وتحسن آليات هذا التعاون على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والاقليمية ، وبصفة خاصة مراكز التنسيق الوطنية فيها ، من أجل تيسير تنسيق السياسات وتبادل الخبرات ؛

٦ ـ **تحث** البلدان المتقدمة النمو على القيام ، إذا طلب منها ذلك المشتركون في البرامج المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بتوفير المساعدة المالية والتقنية إلى تلك البرامج في مجال الأغذية والزراعة ، عن طريق عدة أمور من بينها الاشتراك في الاتفاقات التعاونية الثلاثية ؛

٧ ـ **تحث** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وسائر مؤسسات التنمية والتمويل الدولية ، على زيادة ما تقدمه من مساعدة مالية وتقنية لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وبصفة خاصة على تشجيع الاتفاقات التعاونية الثلاثية وغيرها من الترتيبات ، والانضمام إليها ؛

٨ ـ **توصي** بأن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات التنمية والتمويل الدولية ، كلّ في مجال اختصاصها ، بإعطاء الأولوية في برامج عملها إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

٩ ـ **تطلب** إلى مجلس الأغذية العالمي أن يواصل عمله في تحديد طرق ووسائل فعّالة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ، وأن يقدم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١٠ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، عملاً بالقرار ١٨٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

---

(٤١) انظر : تقرير مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، الدورة الثالثة والعشرون ، روما ، ٩ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (C 85/REP) .

(٤٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/42/19) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/43/19) .

معلومات عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك توصيات عن تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة .

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩١/٤٣ ـ مشاكل الأغذية والزراعة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، الواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قراريها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الأغذية والزراعة ، ولاسيما القرار ١٩١/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي[٤٣] ،

وإذ تؤكد الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الأغذية والزراعة في بؤرة الاهتمام العالمي ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر في مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية على نحو شامل بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل ،

وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في افريقيا ، بما في ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي الأغذية والزراعة ، يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة وحاسمة من أجل زيادة سرعة وضمان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠[٤٤] تنفيذاً كاملا ، حسبما تم التأكيد عليه في استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ ترحب بالدعم المقدم من مجتمع المانحين الدوليين من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وبالجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق تنميتها الغذائية والزراعية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة في الأسواق الزراعية مازالت شديدة الخطورة ، لاسيما بالنظر إلى استمرار جميع أشكال الدعم الزراعي بل وتكثيفها في بعض الحالات ، بما في ذلك إعانات التصدير والقيود المفروضة على الواردات حسبما أوضح وزراء حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعهم المعقود في باريس يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ ،

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ينبغي ضمانه لجميع الأفراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تفاقم غزو الجراد وانتشاره في عدة مناطق من العالم النامي ، لاسيما غزو الجراد مؤخراً لمساحات شاسعة من افريقيا ، حسبما تبين تقارير الحالة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وإزاء نتائج الغزو الخطيرة على الزراعة وإنتاج الأغذية في بلدان المناطق المتأثرة ،

وإذ ترحب بالعمل الذي يؤديه حالياً النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر ، فيما يتعلق بالأغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وفي إخطار المجتمع الدولي بالمشاكل الوشيكة الحدوث ،

وإذ يساورها القلق لأن اقتصادات البلدان النامية ، على الرغم مما طرأ عليها من تحسن طفيف في عام ١٩٨٧ ، لاتزال تعاني من كساد الأسعار الدولية للسلع الأساسية ، ومن النزعة الحمائية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الدين ، والتدفق الصافي للموارد المالية من البلدان النامية ككل ، مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ، لاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ،

١ ـ **تلاحظ مع القلق** أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في الثمانينات من هذا القرن ، وأن الهدف الرئيسي للمؤتمر لم يتحقق بعد إلى حد كبير ؛

٢ ـ **ترحب** بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الرابعة عشرة ،

---

(٤٣) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.75.II.A.3) ، الفصل الأول .

(٤٤) القرار د إ ـ ٢/١٣ ، المرفق .